المقدِّمةُ الرَّابِعَةُ

[إعراب الجمل]

اعلَمْ أنَّ الجملةَ إنما يُحْكَمُ عليها بإعرابٍ تقديراً في مواضعَ منها[1]:

إذا كانت خبراً للمبتدأ كقولكَ: زَيدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ، فـ« أَبُوهُ مُنطَلِقٌ » في موضع رفع ؛ لكونه خبراً عن زيد ، وكذلك : زَيدٌ انْطَلَقَ أَبُوْهُ .

ومنها : أن تكون خبراً لكان وأخواتها كقولكَ : كَانَ زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ، وكَانَ زَيْدٌ قَد انطَلَقَ أَبُوْهُ ، أو انطَلَقَ بغير « قد » تمسُّكاً بظاهر قوله تَعَالى[2]: ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ ﴾ ، وبقول الشَّاعر[3]:

أَمْسَتْ خَلاَءً وأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّـذِي أَخْنَى عَلَى لُـبَـدِ

وموضعها هنا النصبُ .

ومنها : أنْ تكونَ خَبر إنَّ وأخواتها، كقولكَ : إنَّ زيداً أبوه منطلقٌ،

---

(١) انظر المغني لابن فلاح ٣٠٧/٢ .

(٢) سورة يوسف ، من الآية (٢٦) .

(٣) هو النابغة الذبياني، والبيت في ديوانه : ١٦ من معلّقته . والبيت عند ابن مالك وغيره شاهد على النواسخ. انظر شرح التسهيل ٣٤٤/١ ، ٣٤٦ ، وشرح الكافية الشافية ٣٩٥/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٢١٠/١ ، والتذييل ١٥٣/٤ ، وشرح الأشموني على الألفية ٢٣٠/١ ، والهمع ٧٦/٢ ، والخزانة ٥/٤ .

وإنَّ زيداً انطَلَقَ أَبُوْهُ ، وموضعها الرَّفعُ .

ومنها : أنْ تكونَ مفعولاً ثانياً لظَنَنْتُ وأخواتها ، كقولكَ : ظَنَنْتُ زَيْداً أَبُوْهُ مُنْطَلِقٌ ، وظَنَنْتُ زَيْداً انْطَلَقَ أَبُوْهُ ، وموضعها النَّصْبُ .

ومنها : أنْ تكونَ مفعولاً ثالثاً لأَعْلَمْتُ وأخواتها كقولك : أَعْلَمْتُ زَيْداً عَمْراً أَبُوْهُ مُنْطَلِقٌ ، وأَعْلَمْتُ زَيْداً عَمْراً قَامَ أَبُوْهُ ، وموضعها نصبٌ .

ومنها : أنْ تكونَ صفةً للنكرة ،كقولكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبُوْهُ مُنْطَلِقٌ ، وبرَجُلٍ انطَلَقَ أَبُوْهُ ، وموضعُها على حسب إعراب / موصوفها في الأنواع الثَّلاثة . [٣/ب]

وهنا تنبيهاتٌ :

الأوَّلُ : أنه يُشترَطُ فيها أنْ تكون خبريَّةً محتَمِلَةً للصدق والكذب كالمثال المذكور ، واحتُرزَ بذلك عن الأمر والنهي والاستفهام نحو : قُمْ ، ولا تَقُمْ ، وهَلْ تَقُومُ ، وامتَنَعَ ذلك فيها لأنَّ الغرض من الصفة الإيضاح والبيان بذكر حالٍ ثابتةٍ للموصوف يعرفها المخاطَبُ له ليست لمشاركة في اسمه ، وكل واحدٍ من هذه ليس بحال ثابتة ؛ إذ اثنان منها طَلَبٌ ، والآخَرُ استعلامٌ ، وذلك مما لا اختصاصَ له بواحد دون آخَر . فأمَّا قولُ الشَّاعر ـ أنشده الأصمعيُّ ـ[1]:

---

(١) رجزٌ منسوبٌ للعجاج ، وهو في ملحق ديوانه ٣٠٤/٢ (تحقيق د.السطلي) ، وانظر الكامل ١٠٥٤/٢ ، والمحتسب ١٦٥/٢ ، والفرق بين الحروف الخمسة : ٣٠٦ ، وأمالي ابن الشجري ٩٨/٢ ، والإنصاف : ٩٨ ، وشرح الجمل ١٩٣/١ ، وشرح التسهيل ٣١١/٣ ، وشرح الكافية، والمغني ص : ٣٢٥ ، ٧٦١ ، وشرح أبياته ٥/٥ ، والخزانة ١٠٩/٢ .

حَتَّى إِذَا جَـــنَّ الظَّـــلاَمُ وَاخْتَلَطْ
جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

ويُرْوَى : « بضَيْح » ، والضَّيْحُ بالفتح اللَّبنُ الرَّقيق الممزوج ، يقال : ضَيَّحْتُ اللَّبنَ أي مَزَجْتُهُ . والمذق والمذيق مثله ، وإنما وُصِفَ به وهو استفهامٌ على الحكاية وإضمار القول ،كأنه قال : جاؤوا بمذق مقولٍ فيه ذلك ، شبَّهَ لونه بلون الذئب لوُرْقَتِهِ ، والوُرْقَةُ لونٌ كلون الرماد .

ومثلُهُ قولُ أبي الدَّرداء رضي الله عنه[1]: « وَجَدْتُ النَّاسَ اخْبُرْ تَقْلِهْ » ، بفتح اللاَّم وكَسْرها على اللُّغَتين ، وهما قَلَى يَقْلِي كرَمَى يَرْمِي ، وقَلِيَ يَقْلَى كرَضِيَ يَرْضَى ؛ وذلك لأنَّ وَجَدْتُ من أخوات عَلِمْتُ ، وهي تَدخُلُ على المبتدأ والخبر ، والخبرُ لا يكون أَمْراً ، والتَّقديرُ : وَجَدْتُ النَّاسَ مَقُولاً فيهم ذلك .

والثَّاني : أنه إذا اجتَمَعَ للنكرة وصفان مفرَدٌ وجملةٌ ، فالأَولى تقديمُ المفْرَد ،كقولكَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ كَريم أَبُوْهُ تَمِيْمِيٌّ؛ لأصالَةِ المفْرَد وفرعية

---

(١) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء ١٥٤/٥ ، والطبراني في مسند الشاميين ٣٥٨/٢ ، رقم ١٤٩٣، والبزار في مسنده ١١٣/٢ . قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩٠/٨ : فيه أبو بكر بن أبي مريم وهو ضعيف . وانظر الضعفاء لابن عدى ٣٦/٢ ، ترجمة ٢٧٧ أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم . وقال ابن الجوزى : حديث لا يصح . انظر المقاصد الحسنة ٦٨/١ ، والفوائد المجموعة ٢٥٩/١ وغريب الحديث لابن الجوزي ٢٦٣/٢ ، والفائق والنهاية (قلى) .
و(اخْبُرْ) : أى جرِّب . و(تَقْلِهْ) : تبغضه ، أي : جَرِّب الناس فإنك إذا جرّبتهم أبغضتهم . ومعنى هذا القول : وجدت الناس، أي علمتهم، مقولا فيهم هذا القول: أي ما منهم أحدٌ إلا وهو مسخوط الفعل عند الخبرة . فلَفْظُه لفظُ الأمر ومعناه الْخَبر .

المركَّب ، ولظهور الإعراب فيه ، وتقديره في الآخر ، ويجوز العكس خلافاً للكوفيِّ ، قال تعالى[1]: ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾ ، وهو في الشِّعر كثيرٌ .

وأمَّا الظَّرفُ والجارُّ والمجرورُ فمرتبتُهُمَا بينهما ،كقولكَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ كَرِيْمٍ مِنْ بَنِي تَمِيْمٍ وَجْهُهُ حَسَنٌ ، ومنه قوله تعالى[2]: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ ﴾. قال الصِّقِلِّيُّ: وهذا من أَشْرَفِ الكَلاَم وأَعْلاَهُ.

ويقتضي النَّظَرُ أن يكون تقديمُ الاسمية على الفعلية أولى ، وكذاك تقديمُ ما فِعْلُهَا مضارعٌ أولى من تقديم ما فعلها ماض .

والثَّالثُ : أنه يجوز عطفُ المفرد على الجملة الوصفية ، كقولكَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ يكْتُبُ وشَاعِرٍ ، والمعنى كاتبٌ وشاعرٌ . قال بعضُهُم[3]:

أُمَّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا وَدَارِجِ

أي حابٍ ودارجٍ .

وأَرَى أنَّ العطفَ على المضارع أحسنُ من العطف على الماضي

---

(١) سورة الأنعام ، من الآيتين (٩٢ ، ١٥٥) .

(٢) سورة غافر ، من الآية (٢٨) .

(٣) هو جندب بن عمرو يقوله في امرأة الشماخ في قصة مذكورة في ديوان الشماخ ص : ٣٦٣ ، وانظر البيت في معاني القرآن للفراء ٢١٤/١ ، وشرح القصائد السبع : ٣٧ ، وسر الصناعة ٦٤١/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٤٣٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٢/٣ ، والخزانة ٢٣٨/٤، واللسان (درج) ، وقبله :

يَا لَيْتَنِي كَلَّمْتُ غَيْرَ حَارِجِ

لشبهه بالاسم وإعرابه ، بل العطفُ على فعلٍ فاعلُهُ مستكنٌّ أحسنُ من العطف على فعل برَزَ ضميرُ فاعله ؛ إذ الأول مفرَدٌ في اللفظ مركّبٌ في المعنى ، والثاني مركّبٌ لفظاً ومعنى /، وكذا إنْ كان متصلاً فهو أحسنُ [٣٨/أ] منه إذا كان منفصلاً ، وإذا كان ضميراً فهو أحسن منه إذا كان ظاهراً .

وقول بعضهم : لا يعطف على الفعل إذا اتصل به ما تحقق فيه الفعلية ، فلا يجوزُ : زَيْدٌ سَيَتَحَدَّثُ[1] وَضَاحِكٌ ، يبطل عندي بما أوردته ؛ لأن قد في تحقيق الفعلية كالسين ، وهذا بَيِّنٌ .

والرابع : أنَّ الزمخشريَّ أجاز في كتابه الموسوم بـ « الفائق » دخولَ الواو على الجملة الوصفيَّة ، وكذا مَكِّيٌّ في « إعرابه » تشبيهاً لها بالجملة الحاليَّة . وفيه نَظَرٌ .

والخامس : أن أبا الفتح[2] أجاز في بيت « الحماسة »[3] وهو :

سَلِيْلَةُ سَابِقَيْنِ تَنَاجَلاَهَا إِذَا نُسِبَا يَضُمُّهُمَا الكُرَاعُ

أنْ يكونَ ظرفُ الزمان وهو « إذا » صفةً للجثة وهو « سليلةُ »[4]. وهذا تَسَمُّحٌ ؛ لأنَّ « إذا » منصوبة بجوابها وهو « يضمهما » ، وهذا الفعل وما تعلق به صفة لـ « سليلةُ » .

---

(١) في (ص) : ستحدث .

(٢) التنبيه في إعراب الحماسة ١/١٢٠ . قال : وصف الجوهر بظرف الزمان وهو إذا ، وهو كقول أوس : « فقومي وأصحابي يظنون أنني ... » .

(٣) الحماسة ١/١٢٢ . والبيت من مقطوعة لرجل من بني تميم . وهي في الحماسة البصرية ١/٧٨ منسوبة إلى القحيف العجلي ، وإلى عبيدة بن ربيعة في كتاب الخيل لابن الأعرابي ص : ٦٢ . وانظر البيت في أسماء خيل العرب وأنسابها : ١٢٤، والمخصص ٢/١٩٥ .

(٤) يقصد بـ(سليلة) الفَرَسَ التي تحدث عنها في البيت الأول واسمها (سكاب) .

ومنها : أن تكونَ حالاً ،كقولكَ : مَرَرْتُ بزيد وأَبُوْهُ متَحَدِّثٌ ، ومَرَرْتُ بِهِ يَتَحَدَّثُ أَبُوْهُ ، وقد ذُكِرَ ذلك .

ومنها : أنْ تُضافَ إليها الظُّرُوفُ الزَّمانيةُ ،كقولكَ : جِئْتُكَ يَومَ قَامَ زَيْدٌ ، وآتِيْكَ حِينَ يَقْدُمُ سَعِيدٌ ، فموضعها جر بالإضافة .

وقال النُّحاةُ : القياسُ ألاَّ يُضافَ إلى الفعل؛ لأنَّ الغرض من الإضافة إمَّا التَّعريفُ أو التَّخصيصُ ، والفعلُ لا يُعرَّفُ ولا يخصَّصُ ، وأيضاً فإن ذلك يُفضي إلى تعليق المضاف ، وهو خلافُ الأصل ، وأيضاً فإنه خَلَفُ حرف الجرِّ ونائبٌ عنه ، وحرفُ الجرِّ لا يباشر الفعل ، فكذلك خَلَفُه .

وكلُّهُ ضعيفٌ عندي ؛ أمَّا الأوَّلُ فلأنَّ الجملة الواقعة صلةً بها يُعَرَّفُ الموصول ، وقد تكون فعليَّةً ، وقولُ بعضهم : تعريفُهُ بالعائد **فاسدٌ** ، بل هو الرَّابطُ . نعم لو قيل : الصِّلةُ تُعرِّفُ لكونها معلومةً عند المخاطَبِ ، فكذلك تقولُ في الجملة التي تضافُ إليها الظُّرُوف .

وأمَّا الثَّاني والثَّالثُ فلأنَّ المضافَ إنْ سُلِّم أنه جَارٌّ فليس ذلك له بالأصالة بل بالنيابة عن الحرف الجارِّ ، فلا يلزم مساواتُهُ له في جميع أحكامه ، لكن جَازَ ذلك في ظُرُوف الزَّمان للمناسَبَةِ الَّتي بينها وبين الأفعال؛ ألا ترى أنَّ الزَّمانَ حرَكَةُ الفَلَكِ ، والفعلُ حركَةُ الفاعل ، وأيضاً فالفعلُ يدُلُّ على الحدث والزَّمان ، فالزَّمانُ أحَدُ مَدْلُولَيْهِ، فسَاغَتْ إضافتُهُ إليه ، وجَرَت مَجْرَى إضافةِ البعض إلى الكلِّ .

وهنا تنبيهاتٌ :

الأوَّلُ: هو أنَّ الزمخشريَّ قال في « مُفَصَّله »[1]: وتُضافُ أسماءُ الزَّمان إلى الفعل، قال الله تعالى[2]:﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾. انتهى كلامُهُ .

فيمكنُ أن يكونَ اختيارُهُ أنه يضافُ إلى الفعل نفسه لا إلى الجملة ، وهو مذهَبُ قوم ، ويمكنُ أنْ يكونَ أرادَ الإضافةَ إلى الجملة المركَّبة من الفعل والفاعل . وهذا اختيارُ ابنُ دُرُسْتُوَيْهِ ، لكن لم يُذْكَر الفاعل للعلم به، ويؤكده / قولُهُ بعد ذلك : ويضاف إلى الجملة الابتدائية كقولكَ : [٣٨/ب] أَتَيْتُكَ زَمَنَ الحَجَّاجُ أَمِيرٌ . وقيل : الإضافةُ إنَّما وقعت إلى الفعل لفظاً ، وهي واقعةٌ إلى المصدر تقديراً ، وغيرُ بِدْعٍ وُقُوعُهُ موقعه ؛ لأنَّ ذلك قد جاء عنهم كقولهم : « تَسْمَعُ بِالمُعَيْدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »[3]، وكقوله تَعَالى[4]: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ ، وكقول الشَّاعر[5]:

وَقَالُوا مَا تَشَاءُ فَقُلْتُ أَلْهُوْ إلى الإِصْبَاحِ آثَرَ ذِيْ أَثِيْرِ

وكقول الآخَر أنشَدَهُ العَبديُّ[6]:

---

(١) المفصل ص : ١٠٨ [المجرورات] .

(٢) سورة الأنعام ، من الآية (١١٩) .

(٣) مَثَلٌ يُضرَبُ لِمَن خَبَرُهُ خَيرٌ مِن مَرْآه . الأمثال لأبي عُبَيد: ٩٧ ، ومجمع الأمثال ١/٢٢٧ . وانظر الكتاب ٤/٤٤ ، وسر الصناعة ١/٢٨٥ ، ٢٨٨ .

(٤) سورة البقرة ، من الآية (٦) . وفي (ح) : وسواء .

(٥) هو عروة بن الورد في ديوانه ص : ٣٢ . وانظر البيت في ديوان الأدب ٤/١٧٧ ، والخصائص ٢/٤٣٣، والمحتسب ٢/٣٢، ومجمع الأمثال ٢/٤٤٨، واللسان (أثر) ، والهمع ١/١٣، والدرر ١/٧٥ .

(٦) هو لامرئ القيس في ديوانه : ٨٨ . وانظر البيت في الخاطريات (الجزء الثاني : ١٥٨) ، وفرحة الأديب ص: ٥١ . يقول : إن دمعهما في انسكاب ، والرش والتوكاف بمعنى الانهمال والانهمار.

فَدَمْعُهُمَا سَحٌّ وَسَكْبٌ وَدِيْمَةٌ وَرَشٌّ وَتَوْكَافٌ وَتَنْهَمِلاَنِ

والثَّاني في شُروط إضافته إليه ، وهي ثلاثةٌ :

ـ **منها** : أنْ يكونَ الظرفُ مُبهَماً ، ولذلك امتنع إضافةُ أمْسِ وغدٍ إليه.

ـ **ومنها** : ألاَّ يكونَ الفعلُ أمراً ولا نهياً ، فلا يجوز : هَذَا يَوْمُ اضْرِبْ زَيْداً ، ولا : هَذَا يَوْمُ لاَ تَضْرِبْ عَمْراً .

قال أبو الفتح في « تَعاقُبِهِ » : لأنَّ المقصودَ هنا من الإضافة التخصيص ، وهذان الفعلان مُبهَمَان منافيان لذلك ، فإن جاءَ شيءٌ منه حُمِلَ على تقدير القول .

ـ **ومنها** : ألاَّ يكونَ الفعلُ عاملاً في ضميرٍ يَرجعُ إلى الظَّرْف ، فلا يجوزُ : هَذَا يَوْمُ ضُرِبَ فِيْهِ زَيْدٌ بالإضافة ، بل يجبُ تنوينُهُ وجَعْلُ الجملة صفةً له . ومنها الدُّعاءُ المستَعْمَلُ في الوضوء ، وهو : اللَّهُمَّ بَيِّضْ وَجْهِي يَوماً تَبْيَضُّ فِيْهِ الوُجُوهُ، وإنْ حَذَفْتَ « فيه » أضَفْتَ فقُلْتَ : يَومَ تَبْيَضُّ الوُجُوهُ.

والثالث : **إنْ قيلَ** : هلاَّ قَدَّرْتَ أنْ في قولكَ : هَذَا يَوْمُ يَقُومُ زَيْدٌ ، فيكونُ الظَّرْفُ مضافاً إلى المصدر ؟

أجبتُ : يَبطُلُ ذلكَ بإذا وإذْ ؛ فإنهما لا يُضَافان إلى المفرَد ، وبأنَّ ذلك يمتنعُ تقديرُهُ عند إضافته إلى الجملة الاسمية ،كقولكَ : أتيتُكَ يَومَ زَيْدٌ جَاءَكُمْ ، وأيضاً فقد وردَ النصب بها محذوفةً ،كقولهم : « تَسْمَعَ بِالمُعَيْدِي خَيرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ » ، فهو عند الكوفيِّ قياسٌ . ولم يُسْمَع النَّصْبُ في الفعل بعد الظرف أصلاً .

والرَّابعُ : أنه قد أُضِيْفَ إلى الفعل والفاعل غيرُ الزمان مما هو جارٍ مَجراه ومُشْبِهٌ له ، قالوا : ائتني بآية قام زيدٌ ، فأضافوا آية إليهما ؛ لأنها بمنزلة الوقت ، وذلك أن الآيَ العلامةُ ، والأوقاتُ علاماتٌ لمعرفة الحوادث وترتيبها في المتقدم منها والمتأخر ، وبها يتبين مقدار ما بينهما ؛ ألا ترى أنها علاماتٌ لحلول الدُّيون وغيرها ، فصحَّ إضافةُ الآية إلى الفعل والفاعل كما يضافُ الوقتُ . قال الشَّاعر[1]:

بِآيَةِ يُقْدِمُوْنَ الخَيْلَ زُوْراً كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامَا

والمعنى : أبلِغْهُمْ كذا بعلامةِ إقدامهم الخيل شُعثاً متغبرة من الجَهْد ، وشَبَّهَ ما يتَصَبَّبُ به من / العرق بالمدام لحمرته . والسَّنابكُ جمعُ سَنْبَك ، [٣٩/أ] وهو مَقْدِمُ الحَوافر . يُريدُ أنه لما صَارَ ذلك عادةً لهم كانَ علامةً عليهم . وكذلك قولُ يزيدَ بنَ عمرو بن الصَّعِق[2]:

أَلاَ مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيْماً بِآيَةِ مَا يُحِبُّوْنَ الطَّعَامَا

والمعنى : إذا رأيتَ تميماً فبلِّغهُم رسالتي ، فكأنَّ قائلاً قال : وما علامةُ تميم ؟ فأجابَهُ : بآيةِ ما يُحبُّونَ الطَّعَاما .

---

(١) نُسب إلى الأعشى في الكتاب ١١٨/٣ ، ولم أجده في ديوانه . قال البغدادي في الخزانة ٥١٤/٦ : « لم أره منسوباً إلى الأعشى إلا في كتاب سيبويه » . وانظرالإغفال ٢٧١/١ ، وشرح الكافية الشافية ٩٤٧/٦ ، والمغني : ٥٤٩ ، وشرح أبياته ٢٧٧/٦ .

(٢) انظر الكتاب ١١٨/٣ ، وشرح أبياته ١٨٧/٢ ، وانظر البيت في الكامل ٢٢٣/١ ، والشعر والشعراء ص : ٦٣٦ ، وشرح الكافية الشَّافية ٩٤٧/٢ ، والمغني ص : ٥٤٩ ، وشرح أبياته ٢٨٥/٦ ، والخزانة ٥١٢/٦ ، ٥٢٦ .

ومن ذلك : « اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمْ »[1]، ومعناه : بذي سلامتك ، وهو من إضافة المسمى إلى الاسم ، وكأنه قال : اذْهَبْ بِسَلاَمَتِكَ .

وقال بعضُهُم[2]: ذي هنا بمعنى الذي، كأنه قال: اذْهَبْ بالَّذِي تَسْلَم، والهاءُ محذوفةٌ ، وهو وصفُ مَصْدَرٍ أي : اذهَبْ بالسَّلامة الَّذي تَسْلَمُهُ ، وذَكَّر لأنه أراد السَّلام وإن لم يُستَعْمَل فاعرِفْهُ .

والخامس : أنه ليس في ظروف المكان ما أضيف إلى الجُمَل سوى حيثُ ولَدُن .

أمَّا حيثُ فلما كانت مبهَمَةً تقع على الجهات السِّتِّ ضاهَتْ « إذا » المبهَمَةَ في الأزمنة ، فأضيفت إلى الجملة كإضافتها ، وأيضاً فلَمَّا خالفت بابَهَا أُلزِمَتْ ذلك ليكون فيها عوضاً مما مُنِعَ من أخواتها .

وأما إضافتُهُ إلى المفرد فهي عند البصري شاذَّةٌ، وعند الكوفي مطَّردةٌ. وهذا مستقصى في « المسائل الخلافية » .

وإذا قُصِدَ أنْ يُجازَى بحيث كُفَّتْ بـ« ما » ؛ وذلك لأنها مضافةٌ إلى الجملة بعدها ، والإضافةُ مخصِّصَةٌ ، والشَّرْطُ يقتضي الإبهام فتَنَافَيَا .

فإنْ قيلَ : فهلاَّ صارت باقتران « ما » وضَمِّهَا إليها حرفاً ، كما صارت « إذ » في قولكَ : إذْ مَا تَزُرْني أَزُرْكَ ؟

أجيبُ : بأنَّ « حيثُ » أقوى لأنها تكونُ مكاناً وزماناً ،كقول

---

(١) انظر الكتاب ٢٠٩/١ ، والإغفال ٢٧١/١ ، وشرح الكافية الشافية ٩٤٦/٢ ، والمغني : ٥٤٩ .

(٢) انظر المغني : ٥٥٠ .

الشَّاعر[1]:

لِلْفَتَى عَـقْـلٌ يَعِيْـشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهْ

و« إذ » تَلزَمُ الزَّمَان .

وأيضاً فكثرةُ لغاتِ حيثُ وإضافَتُهَا إلى الجملة والمفرَدِ يَدُلُّ على ذلك أيضاً .

وأمَّا لَدُنْ ، فكقول الشَّاعر[2]:

صَـرِيْـعُ غَـوَانٍ رَاقَـهُـنَّ وَرُقْـنَـهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُوْدُ الذَّوَائِبِ

وكذلك قولُ الآخَر أنشَدَهُ أبو عليٍّ في « الشِّيرازيات »[3]:

وَإِنَّ لُكَيْـزاً لَمْ يَكُـنْ رَبَّ عُكَّـةٍ لَـدُنْ صَـرَّحَتْ صُـرَّاتُـهَـا فَتَفَرَّقُوا

وقيلَ : يجوزُ أنْ يكونَ التقديرُ : لَدُنْ أنْ شَبَّ ، فهو مضافٌ على هذا إلى المصدر .

---

(١) هو طرفة ، والبيت في ديوانه ص : ٨٠ ، والبيت في المعاني الكبير ١٢٦٣/٣ ، ومجالس ثعلب ١٩٧/١ ، وإيضاح الشعر ص : ٢٠٩ ، والصحاح (هدى) ، والمسلسل في غريب اللغة ص : ١٠١ ، وشرح المفصل ٩٢/١٠ ، والهمع ٢٠٧/٣ ، والخزانة ١٩/٧ .

(٢) هو القُطامي ، والبيت في ديوانه : ٤٤ ، وانظر أمالي ابن الشجري ٣٤٠/١ ، وشرح التسهيل ٢٣٧/٢ ، والمغني : ٢٠٨ ، وشرح أبياته ٣٩١/٣ ، وشرح الكافية ٤٥٠/١/٢ ، ٤٦٩ ، وشرح الألفية للمرادي ٤٤١/١ ، والارتشاف ١٤٥٥/٣ ، والتصريح ١٧٧/٣ ، والأشباه والنظائر ٤٣٣/٢ ، والهمع ٢١٥/١ ، والخزانة ٨٦/٥ ، ١١١ .

(٣) الشيرازيات ٦٧/١ . وأنشده أبو عليٍّ أيضاً الحجَّة ١٥٦/٤ ، ١٢٨/٥ . والبيت للممزق العبدي من قصيدة له في المفضليات : ٣٠١ . ولكيز : قبيلة ، والعكة : جلد يوضع فيه السمن ، وصرحت حجاجهم : خرجت من منى .

ومنها الجملةُ المحكيَّةُ بعد القول ، وموضعُهَا النَّصبُ به ،كقولك : قُلْتُ جَعْفَرٌ مُنْطَلِقٌ ، وقُلْتُ انْطَلَقَ جَعْفَرٌ . قال ابنُ الخشَّاب : ولم تَحْتَجْ هذه الجملةُ إلى عائد لأنها مفعولةٌ ، وليس يلزم في المفعول العائدُ إلاَّ أنْ يكونَ خبراً في الأصل .

ومنها : الجملة المصدَّرَةُ بالفاء الواقعةُ / جواباً للشَّرْط إذا كانت [ب
اسميَّةً أو فعليَّة ، أمريَّة أو نهييَّة أو مقترنةً بقَدْ ،كقولكَ : إنْ تَأْتِني فَزَيْدٌ مُكْرَمٌ ، وإنْ تَأْتِني فَأُكْرِمْ زَيْداً ، وإنْ تَأْتِني فلا تُكْرِمْ زَيْداً ، وإنْ أَكْرَمْتَني فَقَدْ أَكْرَمْتَ زَيْداً . وموضعُ الفاء وما بعدَهَا جزمٌ بدليل عطف المجزوم عليه . قال تعالى[1]: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ ﴾، وليس في هذه الجملة عائدٌ إلى ما قبلها ؛ لأنَّ الفاءَ حيث كانت في الأصل للعطف والتعقيب ، ولذلك استُعمِلَتْ هنا ، فقام ذلك مَقَام العائد ، وأغنى عنه .

ومنها: الجملة الواقعة بعد حتى التي هي عند الأكثرين حرفُ ابتداءٍ، ومثالها قولُ الشَّاعر[2]:

فَيَا عَجَباً حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّني ... كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ

---

(١) سورة الأعراف ، من الآية (١٨٦) . وهي قراءة حمزة والكسائي. انظر السبعة : ٢٩٨ ، والإقناع ٦٥١/٢ .

(٢) للفرزدق في ديوانه : ٤١٩/١ . وانظر الكتاب ١٨/٣، والمقتضب ٣٩/٢ ، والأصول ٤٢٥/١ ، والإغفال ٧٣/٢، والمسائل البصريات ٦٨٣/١ ، والمغني ، والخزانة ٤٧٥/٩ . يهجو الفرزدق كليب بن يربوع (رهط جرير) ، ونهشل ومجاشع (رهط الفرزدق) . انظر نقائض جرير والفرزدق ٦٩٩/١ . وفي (ص) : ومجاشع .

وقال آخر[1]:

فَمَا زَالَتِ القَتْـلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَـةَ أَشْكَلُ

فإنَّ الزَّجَّاجُ وابنُ دُرُسْتُوَيه ذَهَبَا إلى أنَّ حَتَّى جارَّةٌ ، وموضعُ الجملة جَرٌّ بها . وأنكَرَ أبو عليٍّ ذلك ؛ لأنه يُفضي إلى تعليق حروف الجرِّ ، وهي لا تُعَلَّقُ ، ويريد بالتَّعليق هنا التَّعليق المذكور في باب ظننتُ وأخواتها لا التَّعليق في قولكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، فالممنوع عنها قولكَ : علَّقْتُهَا عن كذا ، والمجوَّزُ فيها : علَّقْتُهَا بكذا .

وفاوضتُ في هذا بعض مَنْ تصَدَّرَ ، وذَكَرْتُ رَدَّ الفارسي فقال متعجباً : مَنْ يُنكِرُ أنَّهَا تُعلَّقُ . واشتبَهَ عليه المعنى لكون التعلُّقِ مشتركاً . وهذا القَدْرُ كافٍ إنْ شاء الله تعالى .

* * *

(١) هو جرير ، والبيت في ديوانه ١٤٣/١، وفيه (تمور دماؤها) ، وانظر توجيه اللمع : ٢٥٧ ، وشرح الكافية (القسم الثاني) ١١٥٩/٢ ، والمغني : ١٧٣ ، وشرح أبياته ١١٤/٣ ، ١٨٢/٦ ، والخزانة ٤٧٩/٩.